تحديات ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستثمار السياحي للتنمية الاقتصادية

د. نشأت ادوارد ناشد جرجس
معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، مصر.
nashaat691@yahoo.com

challenges for people with special needs in tourism investment targeting economic development

Dr. Nashaat Edward Nashed
Higher institute of transit for management, computers and information systems/ Egypt.

Received: 2017 *Accepted: 2017* *Published: 2017*

ملخص:

يوضح البحث أهمية ذوي الإحتياجات الخاصة في تغيير حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة باعتبارهم قوى لا يمكن تجاهلهم في المجتمع المصري الذي يعتمد على دخل ليس بالقليل من عائدات السياحة. استخدام ذوي الإحتياجات الخاصة في قطاع السياحة يكون هدفه الرئيسي زيادة وتحسين دخلهم ورفع مستوى معيشتهم وتقليل الفجوات بين الدخول وتلبية حاجاتهم الأساسية التي تنعكس على المجتمع بخلق مناخ اقتصادي جيد، فهم أفراد بحاجة إلى أدوات وأساليب خاصة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم للعمل في قطاع السياحة أو الإستفادة منه. توجد مؤسسات داخلية وخارجية مهتمة بهم اقتصادياً وتخطط لهم لمواجهة التحديات التي تصادفهم. تتنوع الأنشطة الحديثة في المجال السياحي بشكل عام ولذوي الإحتياجات الخاصة بشكل خاص حيث وصل التطور في تقديم الخدمات إلى إهتمام العديد من المستثمرين في الاستثمار في هذا القطاع وسيكشف عن ثروات وخبرات ومواهب مدفونة غير مستغلة تنتقل للدول عن طريق هؤلاء أثناء تقديم الخدمة منهم ولهم. تهتم الدول بتقديم حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي لتقديم أفضل الخدمات لتتمكن من المنافسة العالمية. مصادر التمويل من المشكلات الهامة التي تشغل رأي متخذي القرار لتنمية هذا القطاع واللازم لتحسين الدخل القومي الذي ينعكس على مستوى الرفاهية الذي يتمتع به ذوي الإحتياجات الخاصة وفي نفس الوقت يتمتع به غيرهم لتحقيق الأثر الإيجابي المتبادل بينهم وبين قطاع السياحة لتحسين الوضع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: ذوي الاحتياجات الخاصة ،الاستثمار السياحي ،التنمية الاقتصادية.

رموز Jel: A13, L83

Abstract:

The research represents the importance of those people in increasing the size of economic activity as a kind of power that cannot be neglected across the Egyptian society which depends largely on tourism in its national income. The main reason of using people with special needs in tourism is to increase their income and in a way to improve their life standard, decrease the gaps between incomes and to satisfy their basic needs which in turn reflect on society through creating a good economic state. Some of those people need special tools and methods to improve their ability and skills to jour such a field or either to benefit from it. Actually ,there are different internal and external organizations that consider those people economically and plan for them to face challenges that meet them .generally ,activities in the field of tourism varies for people with special needs which results explicitly in the concern of many investors to share in such a field which will uncover treasures and experiences beside numerous unused skills that can pass to different countries through those people across the process of exchanging services .the government considers offering incentives to investors in the tourism sector to present their best in a way to join the international challenge in this field. Funding is one of the crucial problems that capture the interest of decision makers to improve this field which will also improve the national income and the society's well-fare. this will lead to achieve the positive effect between people with special needs and the tourism sector to improve the economic position of our country.

***Key Words**: people with special needs, tourism investment, economic development.*
***(JEL) Classification:** A13, L83*

مقدمة:

لذوي الإحتياجات الخاصة أهمية في تغيير حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة بإعتبارهم قوى لا يمكن تجاهلهم في المجتمع، لهم نشاطهم البارز إن تيحت لهم الفرصة بالرغم من قلة ظهورهم في قطاع السياحة. تطبيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد تقتضي إسناد بعض الوظائف والأعمال في قطاع السياحة لذوي الإحتياجات الخاصة لتتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تناشد بها المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

استخدام ذوي الإحتياجات الخاصة في قطاع السياحة يكون هدفه الرئيسي زيادة وتحسين دخلهم ورفع مستوى معيشتهم وتقليل الفجوات بين الدخول وتلبية حاجاتهم الأساسية التي تنعكس على المجتمع بخلق مناخ اقتصادي يستوعب فئة ليست قليلة في المجتمع ولهم دور ملحوظ في جذب أقرانهم من كافة دول العالم لتنشيط السياحة وإحداث تغيير في الثقافات والمعلومات المخلوطة بين الفئات الأخرى من المجتمع المحلي والدولي.

كثير من الدول لها خبرات متنوعة لخدمة ذوي الإحتياجات الخاصة وتلتزم بضمان حقوق ذوي الإعاقة والأقزام بكافة المجالات والإهتمام بهم وجعلهم أعضاء فاعلين في المجتمع تخصص لهم أموالا للصرف عليهم وبعض الوظائف العامة التي تناسب ظروفهم الصحية وتحسين المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم وتيسر لهم الظروف التي تساعدهم على تكوين أسر بطريقة جاذبة للسياحة كالعرس الجماعي.

يرجع أهمية البحث في إظهار دور ذوي الإحتياجات الخاصة في تنشيط السياحة والانتفاع بها ومدى ضعف السلطات العامة في الاهتمام بهؤلاء الأفراد والتأخر في إصدار القرارات التي تهتم بتحسين الدخل القومي من استغلال وقت فراغهم واستمتاعهم بالخدمات السياحية المقدمة منهم ولهم.

أهداف الدراسة تسعى لتحقيق الكشف عن إمكانية مساهمة ذوي الإحتياجات الخاصة في تحسين الدخل القومي من خلال الاستثمارات السياحية وتوفير خدمات سياحية لهم ومدى تأثير ذوي الإحتياجات الخاصة بقطاع السياحة وتأثر هذا الأخير بهم .التحرك نحو الاهتمام بهذا الموضوع يحقق عدة أهداف منها استغلال وقت فراغ هؤلاء الافراد وتحسين وضعهم الصحي والنفيس للحصول منهم على أعلى إنتاجية منهم وتحسين وضعهم المالي إن كانوا يعملون في القطاع السياحي أو رفع لروحهم المعنوية وبخاصة أن تلك الفئة لها أن تنفق مبالغ غير عادية عنهم ومرافقيهم.

مشكلة البحث: تظهر مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي: هل نحن في حاجة إلى أن نشغل أنفسنا بقضايا ومشكلات التطور التكنولوجي لخدمة ذوي الإحتياجات الخاصة من أجل إحداث تنمية اقتصادية متعددة الأطراف (تنمية اقتصادية للدولة

– تنمية اقتصادية لذوي إحتياجات الخاصة – تنمية اقتصادية للمرافقين لذوي الإحتياجات الخاصة) من خلال القطاع السياحي الذي يعكس مستوى الرفاهية على كل الأفراد لتحسين الحالة النفسية لكل الأطراف.

يتمثل منهج البحث في المنهج الاستقرائي –الوصفي يتضح من خلال الإستفادة من التجارب والخبرات الأجنبية التي تهتم بهؤلاء الأفراد وتحسين وضعهم المادي والمعنوي فضلاً عن السلطات العامة التي تخصص مبالغ نقدية ضخمة للإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمار لتوفر الخدمات العامة لذوي الإحتياجات الخاصة .ومحاولة التوازن بين ضعف الإمكانيات وتعظيم الإستفادة منهم ولهم في القطاع السياحي .وصف القطاع بدون الإشارة لهذا النوع من السياحة ينبئ عن فقد نقدي ويعلن عن عدم وجود ذكاء اقتصادي يؤثر حتماً على كفاءة الإدارة الاقتصادية .

وبناءً على ذلك تكون خطة البحث كالآتي:

أولا: التحديات الاقتصادية لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي.
ثانيا: الاستثمارات المتاحة لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي.
ثالثا: التأثير الاقتصادي المتبادل لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي.

أولا: التحديات الاقتصادية لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي

1. مفهوم ذوي الإحتياجات الخاصة في قطاع السياحة:

تطور مفهوم ذوي الإحتياجات الخاصة في الآونة الأخيرة فأطلق عليهم المقعدين ثم ذوي العاهات ثم تحسن المسمى في ذلك الوقت إلى العاجزين لسبب عجز المجتمع عن استيعابهم وتقبلهم والاستفادة منهم ثم تسموا بالمعاقين لوجود عائق يعوقهم عن التكيف مع المجتمع من ناحية الكسب والعمل كأحد العناصر المؤثرة في الجانب الاقتصادي إلى أن تحسن المسمي وأطلق عليهم ذوي الحاجات الخاصة وذوي الصعوبات، والمبدعين، الموهوبين.

وعبر التاريخ الفرعوني ظهرت براعتهم وأبدعوا في إستخدام بعض العقاقير الطبية في علاج بعض حالات ضعف السمع بعدما كانوا يتخلصون منهم قبل أن تصطبغ قوانينهم بالروح الإنسانية.

ذوو الإحتياجات الخاصة هم أفراد بحاجة إلى أدوات وأساليب خاصة لتطوير قدراتهم ومهارتهم للعمل في قطاع السياحة ([1]) وفي الوقت نفسه هي ذات الظروف التي تهتم بها البلاد المتقدمة لتوفير الترفيه السياحي بالنسبة لهم ([2]).وتهتم الدول في دساتيرها بالعناية والإهتمام وكفالة حقوقهم منذ الطفولة إذا كانوا من المعاقين أو الأقزام لتأهيلهم وإندماجهم في المجتمع وتمثيلهم في المجالس التشريعية بنصوص دستورية تضمن لهم حقوقهم والعيش الكريم([3]). وقد عرف القانون المصري رقم 39 لسنة 1975 بشأن تأهيل المعوقين بأن المعوق هو

"كل شخص أصبح غير قادر على الإعتماد على نفسه في مزاولة عمل أو القيام بعمل آخر والإستقرار فيه ونقصت قدراته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة ".وهو يتشابه مع التعريف الصادر من منظمة العمل الدولية ([4]).وينطبق ذلك على كل من المصريين والأجانب المقيميين والمتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية .

بعض التشريعات –كالتشريع الألماني– تعتبر الأفراد الذين يعانون قصوراً في الحركة مثل كبار السن والعائلات التي تصطحب أطفالاً صغار، أو أصحاب الإصابات الرياضية من ذوي الإحتياجات الخاصة الذي تهتم بهم في القطاع السياحي. أما جمهورية مصر العربية تعتبر كبار السن والسيدات الحوامل والعجزة والمرضعات من ذوي الإحتياجات الخاصة وتخصص لهم مقاعد كثيرة وكافية ومناسبة بكل عربة من عربات مترو الأنفاق ووسائل المواصلات العامة. ونظراً لإرتفاع الدخل المتحصل منهم أو بسببهم لزيادة عددهم على مستوى العالم ([5]).

تحدي الإعاقة من القضايا الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة المؤثرة في النشاط الاقتصادي بدءً من الفرد نفسه مروراً بأسرته ثم المجتمع ككل ,ولا يمكن تجاهل تلك الفئة (ذوي الإحتياجات الخاصة) من احتياجاتهم الاقتصادية والسياحية وأيضاً دورهم في سد تلك الإحتياجات لغيرهم ممن لا ينطبق عليهم ذلك الوصف وضرورة التعامل معهم بأسلوب اجتماعي جيد وطبيعي دون إشعارهم بالشفقة عليهم ويجب مشاركتهم اقتصادياً وترفيهياً بعدما كانوا حبيس الجدران من قبل ذويهم أصبح لهم برنامجاً خاصاً بهم يتمتعون به ويمتعون رفقائهم ,ويرى البعض([6]) –وبحق– ضرورة إرفاق متخصصين في علم النفس والإجتماع على درجة من الثقافة والوعى بكيفية التعامل معهم.

مشكلة تشغيل ذوي الإحتياجات الخاصة في القطاعين العام والخاص – وفي قطاع السياحة بوجه خاص – يثير الكثير من المشاكل والتعارض بين القوانين الموجبة لتشغيلهم من حيث طبيعة الأعمال المسندة لهم، والتعارض في التقارير الطبية الخاصة بهم تمنعهم من تولي وظائف محددة في السلم الوظيفي. الامر يحتاج إلى تشريعات ملزمة بإعفاء بعض أصحاب الأعمال مبلغ من تحت حساب الضريبة مقابل التشجيع على تعين نسبة أكبر من الملزمة قانوناً.

الحالة الاقتصادية قد تكون سبباً في عدم تنفيذ خطة العلاج الخاصة بذوي الإحتياجات الخاصة وعدم وجود رغبتهم في العمل لسوء حالتهم الاقتصادية والعلاجية وبتلاشي الطموحات لديهم يقلل من أهمية القيمة الاقتصادية المفيدة لهم والمستفادة منهم.

2. المؤسسات المهتمة اقتصادياً بذوي الإحتياجات الخاصة في قطاع السياحة:

تهتم المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الحكومية منها والخاصة بالرعاية الاقتصادية لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي سواء بالطريق المباشر أو الغير مباشر فنجد على سبيل المثال:

أ- **المنظمات الدولية ومنها:** – منظمة الأمم المتحدة، – منظمة السياحة العالمية التي تهتم بتنظيم العمل الجيد في قطاع السياحة لإظهار المنافسة الحقيقية والالتزام المهني والأخلاقي لتنظيم العمل السياحي لينعم الإنسان بالرفاهية والصحة والأمن والأمان الذي يتحدد عليه قرار السائح بالتنقل من بلد لآخر. – منظمة العمل الدولية وهي تساهم اقتصادياً في تدريب العاملين في مجال السياحة وتحسين ظروف العمل وحل مشاكل العاملين وتقديم الخبرات الاستشارية وإعداد البحوث ([7]).- منظمة الصحة العالمية التي تبذل جهود كبيرة في منع انتشار الأوبئة بين المسافرين عبر حدود الدول والقارات فتفرض العديد من الإجراءات الصحية الهامة على المسافرين قبل السفر كإعداد المطبوعات الخاصة بشهادات التطعيم ومتطلبات السفر.5- صندوق النقد الدولي الذي يضع معدلات خاصة للإيرادات أو المدفوعات التي تؤثر على التكافؤ الرسمي للدولة المحلية وإلزام الدول الأعضاء بعدم وضع قيود على المدفوعات والتحويلات للمعاملات الجارية التي يعتبر السفر جزء منها([8]) .6-الإتحاد الدولي للفنادق.7- الإتحاد الدولي لوكالات السياحةوالسفر.8- الجمعية الأمريكية لوكلاء السفر .9- الجمعية الدولية لوكالات السفر.10-المجلس الأعلى للسياحة والسفر.11- المنظمة الدولية للتعليم الفندقي والسياحي.12- الإتحاد الدولي للمنظمات الوطنية للفنادق والمطاعم وأصحاب الملاهي.

ب- **المنظمات السياحية الإقليمية:** الإتحاد الإفريقي للنقل الجوي، الإتحاد العربي للنقل الجوي، المجلس الوزاري العربي للسياحة, منظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط للسياحة والسفر ، اتحاد السفر لمنظمة الباسفيك، الاتحاد الأوربي للموتيلات.

ج- **المؤسسات الوطنية المصرية** :وزارة السياحة ,الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي ,الهيئة العامة للتنمية السياحية ,الهيئة العامة للطيران المدني، الاتحاد المصري للغرف السياحية .ومن أهداف تلك المؤسسات المساهمة في دعم الاقتصاد القومي من خلال خطة تسويقية وإعلانية شاملة ودعم العلاقات الإنسانية والتفاهم والصلات الطبية مع شعوب العالم, وإعداد السياسات العامة للتنمية السياحية بما تقوم عليه من أساليب استثمار الموارد المتاحة ,وسبل تنمية موارد جديدة وذلك في إطار السياسة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **وزارة التضامن الاجتماعي:** تهتم الوزارة في المقام الأول برعاية ذوي الإحتياجات لخاصة طبياً وإجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسرعة منح الترخيص لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بنشاط المعاقين.
- **وزارة الحكم المحلي:** وهي المسئولة عن الإنشاءات الهندسية في الأماكن العامة التي تنفذ بتصميمات خاصة لإنتفاع ذوي الإحتياجات الخاصة، وهي متكامله في عملها مع وزارة السياحة في الأماكن السياحية التي تعتني بالمرافق العامة بشكل عام ومنها العيادات الطبية والأسواق وأماكن الترفيه والنوادي والمساجد والكنائس وبالأخص الأثرية منها، ضرورة الإهتمام بالأرصفة والمصاعد
- **وزاراة الداخلية:** هي المسئولة عن توفير الأمن والأمان للسياح.
- **وزارة المالية:** مختصة بصرف المبالغ التي تدعم ذوي الإحتياجات الخاصة في الاستفادة من الخدمات العامة.

- **المجلس القومي لشئون الإعاقة:** هو مجلس حكومي مصري يختص بشئون الإعاقة والاحتياجات الخاصة ويشكل المجلس من لجان منها لجنة للتوظيف، ولجنة للمشروعات الصغيرة، واللجنة السياحية ومن أهدافه رفع نسبة تعيين وتوظيف ذوي الإعاقة من 5% إلى 7% في كل المؤسسات الحكومية التي يبلغ عدد موظفيها 20 موظفاً فأعلى والمؤسسات الحكومية السياحية من ضمن المؤسسات التي يهتم بها المجلس للحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل كريمة لتغطية نفقات ذوي الإحتياجات الخاصة.

3. التخطيط الاقتصادي لسياحة ذوي الإحتياجات الخاصة في مصر:

التخطيط السياحي نموذج خاص من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والطبيعي ,والقدرة على إحكام وضع خطة مثلى للتنمية يتوقف على حجم المدخرات المحلية والمعونات الاقتصادية الأجنبية ([9])والمخصصة لذوي الإحتياجات الخاصة .بدأت مصر الإهتمام بسياحة ذوي الإحتياجات الخاصة لمنافسة العديد من الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال كألمانيا واسكتلندا ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه الفئة سواء المنتفعين بها أو المقدمين لها ([10]) بدأت وزارة السياحة المصرية تطبيق نظم الجودة في تقديم الخدمات الخاصة بذوي الإحتياجات الخاصة واشترطت الآتي لتنمية السياحة المصرية لتعكس وضعاً إقتصادياً أفضل في هذا القطاع استكمالا لريادتها في الأفرع الأخرى من السياحات المختلفة ومن الشروط ما يلي:

- تخصيص موقف سيارات لذوي الإحتياجات الخاصة في الأماكن المناسبة ليسهل الوصول منها واليها ولا تقل عن 5%من المواقف العامة وبحد أدنى موقفين.
- لا تقل المساحة المخصصة لسيارات ذوي الإحتياجات الخاصة عن 17متراً مربعاً.
- الممرات يجب أن تكون خالية من البروزات والعوائق وأرضيتها من المواد الخشبية لمنع التزحلق.
- تزويد الأرضية بإشارات صوتية إضافة إلى الإرشادات العادية والتقليدية.
- تصميم خدمات دورات المياه لذوي الإحتياجات الخاصة بواقع وحدة للرجال وأخرى للنساء وعرض الباب لا يقل عن 82 سم ومجهزة بأسلوب يتناسب مع المنتفعين بها.
- اللوحات الإرشادية تكون مبسطة وواضحة بلون مميز يسهل رؤيتها.
- صالات الطعام والسلالم والمصاعد تكون كافية للتحرك فيها.
- عمل مزلقانات خاصة بالأماكن الأثرية لعدم تشويهها وإتلافها.

- ارتباط السياحة العلاجية بسياحة ذوي الإحتياجات الخاصة وسياحة كبار السن برياضات خاصة تناسبهم مثل تنس الطاولة، الجري بالكراسي المتحركة ,كرة الجرس للمكفوفين.

ويهتم قطاع الرقابة على المنشآت الفندقية بوزارة السياحة بالفنادق التي تتوافر بها خدمات لتلك الفئة حتى يتسنى إدراجها بالمواد الدعائية والتسويق لها ومطالبة كافة المنشآت بمراعاة توفير تلك الخدمات ووضع خطة زمنية للمنشآت القائمة بالفعل لتوفير تلك الخدمات.

فنادق ذوي الإحتياجات الخاصة: تزايد عدد ذوي الإحتياجات الخاصة بسبب الحروب والحوادث والأمراض، ونتيجة إهتمام الدول برعايتهم مالياً ومعنوياً فقد بدأت كثير من وسائل الإقامة في الدول المتقدمة بتزويد عدد من غرفها بخدمات وتجهيزات موجهه أساساً إلى هذه الشريحة وهناك قائمة تشمل التسهيلات المطلوب توافرها وفي مقدمتها إمكانية الوصول إلى مدخل الفندق بواسطة الكراسي المتحركة وكذلك دخول الغرف والمناطق العامة الأخرى بالفندق.

ومن البديهي أن تضع إدارة الفندق تحت تصرف ذوي الإجتياجات الخاصة عدداً من هذه الكراسي في حالة الإحتياج اليها، وأن سهولة فتح الأبواب تعتبر من النقاط الهامة الواجب توفيرها بالإضافة إلى سعة أبواب المصاعد لتسمح لذوي الإجتياجات الخاصة بالدخول على كرسيه. وتصميم دورات المياه بالمثل يجب أن يمكن ذوي الإجتياجات الخاصة من رفع نفسه على مساند مثبته في الحوائط كما أن زوايا إنحناء الممرات تصمم بطريقة ملائمة لحركة الكرسي. ومن التجهيزات الأساسية المطلوبة هي وجود وسائل إتصال مصممة خصيصاً ترتبط بقسم مخصص بإدارة الفندق لنجدة ذوي الإجتياجات الخاصة في حالة إحتياجاته إلى مساعدة عاجلة. تلك المنشآت تقدم خدمة الإيواء لذوي الإجتياجات الخاصة من أعضاء الجمعيات الخيرية أو التعاونية أو موظفي المشروعات أو الأفراد الذين ينتمون إلى طوائف معينة([11]).

4. التحديات الاقتصادية التي تواجه ذوي الإحتياجات الخاصة في قطاع السياحة:

يواجه ذوو الإحتياجات الخاصة الكثير من التحديات سواء كانوا منتفعين بالخدمات السياحية أو قائمين على تقديمها وكلاهما مترجمة في شكل تحديات اقتصادية تؤثر في الدخل القومي سلباً وتظهر هذه التحديات بشكل ملحوظ في الدول النامية وتحديداً المستفيدون من الخدمات السياحية بالدول النامية ,لأن الدول المتقدمة تهتم كثيراً بهؤلاء الأفراد وتقدم لهم الدعم المالي الوفير تعويضاً لهم عما يتعرضون له من صور الإعاقات المختلفة وهنا تستفيد الدول النامية بجدية من المبالغ المخصصة لذوي الإحتياجات الخاصة بالدول المتقدمة إذا سعت بجدية لتطوير منشآتها السياحية لخدمة الفئة محل الدراسة .ومشكلات ذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي ممثلة في:

- المنشآت تقريباً غير مؤهلة لإستقبالهم بدءاً من المطارات سواء بدخولهم أو خروجهم من البلاد.
- عدم توقيع إتفاقيات دولية لتبادل هذا النوع من السياحة.

- الإعتماد على الوسيط في التنقل بوسائل المواصلات المختلفة كالطائرات أو القطارات أو السيارات وأيضاً الإقامة بالفنادق والأماكن المخصصة لهم وعدم وجود تسهيلات كافية لتلبية حاجاتهم ومتطلباتهم.
- عدم وجود كتيبات سياحية خاصة بهم تقديراً لهم والتعرف على أماكن تواجد خدماتهم الفندقية والسياحية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة السياحة لتشجيع هذا النوع من السياحة.
- ضعف الاستثمارات في كافة المجالات المرتبطة بالقطاع السياحي.
- ضيق المقاعد المخصصة بالطائرات والقطارات في الدرجات الأقل تكلفة مما يجعل المسافر من هذه الفئة مجبراً على الحجز في المقاعد الأعلى تكلفة كالدرجة الأولى.
- ندرة وجود مرشدين –لهم أو منهم – متخصصين في الأنواع المختلفة من الإعاقات كالصم والبكم والعمي وعدم تدريب المرشدين على التعامل مع تلك الفئة.
- عدم وجود المرافق للكفيف سواء كان معيناً من قبل وزارة السياحة أو السماح لتلك الفئة باصطحاب مرافق له بتكلفة متوسطة ونأمل أن تخصص وزارة السياحة مرافقين مدربين على الإرشاد والمساعدة الطبية والمساعدة في التسوق عند رغبة ذوي الإحتياجات الخاصة وبإخطار مسبق قبل الرحلة.
- عدم تخصيص الأقسام العائلية لذوي الإحتياجات الخاصة بالأدوار السفلى في المطاعم وإن وجدت بالأدوار العليا لا يوجد مصاعد كهربائية تناسبهم.
- عدم تفعيل غرامات للسير في الأماكن المخصصة لذوي الإحتياجات الخاصة.
- نقص وجود مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بالسائح من ذوي الإحتياجات الخاصة.
- قلة توعية السياح من ذوي الإحتياجات الخاصة بالخدمات التي تقدم لهم.
- ضعف تفعيل متطلبات الجودة في إجراءات الترخيص لكافة المنشآت السياحية المخصصة لذوي الإحتياجات الخاصة.
- عدم توفير أماكن لهم بالسكك الحديدية وإنعدام الخدمات الطبية والإتصالات داخل القطارات وعلى الأرصفة.
- عدم تخصيص بطاقات طبية خاصة لهم وأيضاً قلة الإرشادات الطبية والعلاجية وأماكن الإستشفاء أثناء الجولات السياحية.

5. حالات رفض إيواء ذوي الإحتياجات الخاصة:

تعد الفنادق مكاناً عاماً يجب فتح أبوابها للجمهور دون تمييز بين شخص أو آخر،ولكن يجوز للفندق رفض بعض النزلاء حرصاً منه على إنتفاء وسط معين ولكن لا يجوز له التعسف في إستعمال هذا الحق فيمنع أحد النزلاء من دخول الفندق دون سبب مقبول قانوناً.

للفندق رفض إيواء النزيل للمحافظة على الصحة العامة إذا تبين أن النزيل مصاب بمرض معه يخشى أن ينتقل منه لباقي النزلاء نتيجة مخالطته لهم ,أو كانت حالته الصحية جسيمة تحتاج لرعاية خاصة غير متوافرة في الفنادق ولكن لا يجوز للفندق رفض استقبال النزيل إذا كان مرضه بسيطاً ,أو لا خطر منه, فلا يتصور أن يكون ذلك سبباً لرفض استقبال الفندق له ([12]).

لكن بالرغم من أن هذا الرفض قد يشوبه التعسف في استقبال النزلاء من ذوي الإحتياجات الخاصة نأمل وجود طبيب متخصص بالفنادق لفحص الحالات المشكوك فيها فقط وتحديد ما إذا كان المرض بسيط أو جسيم وغالباً ما يكون لذوي الإحتياجات الخاصة حالات مستقرة ومن الأفضل توفير أطباء متخصصين في تلك الحالات.

ثانيا: الاستثمارات المتاحة لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي

من المؤكد أن ذوي الإحتياجات الخاصة لهم متطلبات خاصة في الأنشطة والخدمات المقدمة لهم في القطاع السياحي تحتاج لإصلاح وتنمية تعود على كل الأطراف بالنفع والرخاء في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية وغيرها من الجوانب التنموية ([13]).الاستثمار من المحددات التي تؤثر محليا ودولياً على تنمية المجتمعات وبحسب دراستنا يؤثر بوضوح في دعم القدرات التنافسية على جذب هذا النوع من السياحة وحل كثير من مشاكل ذوي الإحتياجات الخاصة .

1. مفهوم الاستثمار في القطاع السياحي لذوي الإحتياجات الخاصة:

الاستثمار بشكل عام هو إستخدام المدخرات ورأس المال في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ([14]).الاستثمار السياحي هو جزء من الاستثمارات الإجمالية للدولة وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشروعات في القطاع السياحي لذوي الإحتياجات الخاصة سواء كان المصدر داخلي أم خارجي.

المالك لرأس المال قد يكون من غير ذوي الإحتياجات الخاصة أو منهم , مقيم بالداخل أو الخارج / وطني أو أجنبي ,لكنه يرغب في الاستثمار في قطاع السياحة لصالح تلك الفئة محل الدراسة .وقد يكون من المالكين لرأس المال الفكري أو ممن لديهم شراكة مع مستثمرين محليين أو مع أجانب بشرط عدم تملك الأجانب نسبة 100% من أنصبة الشركة المحلية ([15]).

تتنوع الأنشطة الحديثة في المجال لسياحي بشكل عام ولذوي الإحتياجات الخاصة بشكل خاص حيث وصل التطور في تقديم الخدمات إلى أن بعض الفنادق تجهز بداخل الغرف أماكن خاصة بالمطابخ يمكن عن طريق إدارة الفندق إستدعاء الطهاة لعمل الأكلات التي يطلبها السائح أو التعرف على كيفية عمل الأكلات الشائعة في البلد المضيف أو توفير حمامات البخار بالإضافة للحمامات التقليدية، أو تزويد الغرف بأحدث الاجهزة والاشخاص المتخصصة فى التدليك. كما ان وسائل الترفيه والتنقلات بدأت في التطور بشكل غير مسبوق بفعل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة – بشكل عام –في استحداث منتجات ووسائل جديدة وتطوير في أساليب النقل

والإنتاج كإستعمال عربات التزلج بدلاً من الأدوات التقليدية، وإستعمال الدراجات المسماة sagway أو الطائرات المروحية لراكب واحد والعديد من الأدوات والأجهزة الحديثة وجميعها تهدف إلى تحقيق دخل أكثر للدول.

بدات الدول المتقدمة تخصيص اموالاً ضخمة لتهيئة البنية التحتية والاساسية وتوصيل الخدمات العامة من اسفل قاع البحار إلى أعلى قمم الجبال للإستفادة من الدخل الذي يتحصل من هذا النوع في قطاع السياحة وتزداد الضرائب المتحصلة من العاملين والمستفيدين من هذا القطاع ليظهر دعم هذا القطاع في زيادة الدخل القومي نتيجة الاستثمار في المشروعات السياحية ورواج الصناعات والخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي ([16]).

2. أهم الأنشطة السياحية الاستثمارية لذوي الإحتياجات الخاصة في مصر:

تتنوع الأنشطة السياحية التي تناسب ذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي لخلق سوق سياحى لتحسين البيئة الاقتصادية وتقديم أفضل الخدمات من صناعة السياحة لتحسين المورد النقدي الأجنبي للبلاد فعلى سبيل المثال :هناك الفنادق ([17])والمطاعم والمقاهي المخصصة لذوي الإحتياجات الخاصة بدأت تهتم وتظهر لتعظيم الربح لدي ملاكها بتقديم خدمات أفضل بعد أن كانت قاصرة على تقديم الخدمات في عهود قديمة بنشاط محدود لا تتضمن منشأتها التطور الحادث في هذا القطاع لكنها كانت تدار بأسلوب تقليدي غير متحضر وبحسب التوقيت السائد آنذاك ([18]). وفي مصر هناك العديد من الأماكن التي بدأت تهتم بتصميم فنادق تضم غرف مخصصة للسياح من ذوي الإحتياجات الخاصة كالفندق المنشأ في مرسى علم Paradis Club Shoni Bay، وكذلك النوادي الرياضية والملاهي والمهرجانات والإبداعات الثقافية والحدائق العامة مجهزة بأدوات تناسبهم واستغلال البيئة الطبيعية في الإبتكارات والإبداعات الحديثة التي تناسب تلك الفئة كالصيد من الأنهار والبحار وبيع منتجات الصيد للأفراد الأصحاء كوسيلة تحد من بطالة ذوي الإحتياجات الخاصة والرسم والفنون والموسيقى. فضلا عن المتاحف والمناطق الأثرية ومساقط المياه والقري السياحية والشواطئ المناسبة والسينما وشركات السفر والطيران وحمامات السباحة, وممرات السباق اللازمة لذوي الإحتياجات الخاصة وأهم تلك الأنشطة مراكز الإستشفاء والسياحة العلاجية وما يحتويها من وجود أدوية خاصة بهم والأطراف الصناعية وهو مجال آخر لتنمية صناعة الأدوية الطبية ومستلزمات لذوي الإحتياجات الخاصة من الملابس والأدوات ووسائل النقل الخفيف والحديثة كالكراسي الكهربائية المتحركة والعكازات المختلفة والأطراف الصناعية المحلية الصنع والمستوردة التي تناسبهم أثناء الرحلة السياحية حتي لو كانت تلك الوسائل على سبيل الإنتفاع وليس التملك. ونأمل أن تتولي وزارتى السياحة والنقل في تخصيص الدعم لنقل أصحاب الإحتياجات الخاصة من منازلهم إلى الأماكن المراد الوصول اليها بالسعر العادى لوسائل المواصلات العامة.

السياحة الدينية لها الأثر البالغ في تنمية هذه الأنشطة لذا فهي تحتاج لأماكن مصممة بشكل يتناسب مع إحتياجات تلك الفئة ونأمل تخصيص دور للعبادة خاصة بتلك الفئة لعدم مزاحمتهم وتوفير الحرية الكافية لهم بمراعات التصميمات الهندسية المناسبة لكل فئة من الفئات.

كما أن المشروعات الكبيرة والمتوسطة لها دور أساسي في تنمية ([19])هذا النوع من النشاط وأهمها الصناعات القائمة على تطور وسائل المواصلات المناسبة لكل نوع من الإعاقة وتوفير الأتوبيسات المجهزة إلكترونياً وكهربائياً وميكانيكياً لنقلهم ونقل الزائرين من الفئة محل الدراسة .ونأمل أن تخصص لهم مدينة صناعية للمنافسة والتحدي وبها أسواقها لبيع المنتجات بطريقة تناسب كل فئة وتخصيص وسائل مواصلات صغيرة الحجم للتنقل بها بين المعروضات وتوفير مرشدين للتسوق ولوحات إرشادية واضحة .

أهم ما يلزم التنمية الاقتصادية لقطاع السياحة لذوي الإحتياجات الخاصة هو العنصر البشري وتنميته وتأهيله وتدريبه للتعامل مع السياح المصابون بإعاقات مختلفة في نفس الرحلة أو إذا كانوا هم ممن يقومون بالعمل لصالح الأصحاء وفي حدود قدراتهم الجسمية والأداء. والتسويق الجيد للمنتجات السياحية من وإلى تلك الفئة وجودة السلع والخدمات والعاديات المقدمة وتعزيز القدرة التنافسية في مواجهة الواردات الصناعية.

عن طريق الإهتمام بهذا النوع من النشاط سيكشف عن ثروات وخبرات ومواهب مدفونة غير مستغلة تنتقل للدول عن طريق ذوي الإحتياجات الخاصة أو بسببهم تشجعهم على إنشاء مراكز متميزة لهذه الأنشطة والإبداعات. ونأمل أن توجد مدن وأقاليم متميزة في تقديم عروض مميزة خاصة بضيوفها من ذوي الإحتياجات الخاصة أو منهم.

مساهمات الأنشطة السياحية لذوي الإحتياجات الخاصة من المؤكد أنها تؤثر على ميزان المدفوعات وتفتح مجالا خصباً للإستيراد والتصدير والإبتكار في توفير سلع وخدمات خاصة بتلك الفئة وأهم المعاملات الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات هو حركة وتحويلات الأموال من جانب واحد لصالح أصحاب الإحتياجات الخاصة كالهبات والمنح والأدوية والملابس والأجهزة الكهربائية والتكنولوجية التي تلزم تلك الفئة([20]).

الاستثمارات في المنتجعات الاستشفائية والعلاجية:

زاد الإتجاه خصوصاً في الدول الصناعية إلى الإهتمام بالسياحة العلاجية والإستشفائية نتيجة ظهور العديد من الأمراض العضوية والضغوط النفسية التي نتجت من ضغط العمل والتلوث والضوضاء في المدن الكبيرة. ويتم إنشاء هذه المنتجعات عادة في مناطق تتوفر فيها مقومات طبيعية تساعد على عملية العلاج مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والطين ومياه البحار وأشعة الشمس بالإضافة إلى الهدوء والمناظر الطبيعية.

بالإضافة إلى برامج العلاج فإن إدارة المنتجعات تحرص على تشجيع النزلاء على ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والقيام برحلات إلى الأماكن السياحية والأثرية القريبة والتعرف على البيئة المحيطة بهم .ومعظم هذه المنتجعات تطرح سلع وخدمات متعددة على عملائها مثل مراكز التجميل ومحلات لبيع الملابس والأدوات الرياضية ومستحضرات التجميل ,وتخصص أقسام خاصة لعلاج الأطفال والإرتقاء بقدراتهم الذهنية([21]).

من الضرورى على المؤسسات السياحية الرسمية طرح هذه المجالات للاستثمارات ومنح حوافز مميزة للاستثمار في هذا القطاع لتلك الفئة تحديداً لكبر العائد النقدي الذي يتحمل به ذوو الإحتياجات الخاصة ومرافقوه التابعون له أو الإهتمام الدولي والمحلي بتوفير خدمات أفضل لجذب أنواع مختلفة من السياحة مرتبطة بهم.

3. حوافز الإستثمار في القطاع السياحي لذوي الإحتياجات الخاصة:

الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية من العوامل الجاذبة للاستثمار والهامة جداً بالنسبة للقطاعات السياحية وخاصة إذا تم إنشاء مؤسسات سياحية تخدم فئة مثل ذوي الإحتياجات الخاصة للتخفيف عنهم في مجالات عديدة. وتهتم الدول بتقديم حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي لتقديم أفضل الخدمات للفئة محل الدراسة ومن أهمها الآتي:

- حرية إختيار مجال الاستثمار في القطاع السياحي بشكل عام ولذوي الإحتياجات الخاصة بشكل خاص.
- عدم وجود حدود لرأس المال، وحرية إختيار الشكل القانوني للمؤسسة.
- حرية الإستيراد من السوق المحلية والأجنبية وتحديد أسعار المنتجات والأرباح.
- تسهيلات للأجنبي في دخول البلاد والإقامة، وإعفاءات ضريبية وجمركية للآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركيه وإعفاء الواردات من السوق المحلية من ضريبة المبيعات، وإعفاء عقود التسجيل من رسوم التسجيل والشهر.
- إعفاء عقود التأسيس وعقود القرض والرهن من رسوم التوثيق والضرائب والشهر لمدة ثلاث سنوات من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري.
- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها أو الحجز أو الإستيلاء على أموال المشروعات أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي.
- عدم رفع الدعوى العمومية على المشروعات إلا بعد أخذ رأي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- وفرة الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات بالمساحات التي تناسب كل مشروع وبالأخص في المدن الجديدة والمناطق الحرة.
- وفرة المكاتب الإدارية لإنهاء كافة التصاريح والإجراءات من الجهات الحكومية وتوحيد الجهات المسئولة عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية
- إرتفاع العائد على الاستثمار في مصر وإستقرار سعر الصرف وحرية تحويل الأرباح ورأس المال للخارج.
- وفرة الموارد الطبيعية والخرائط الاستثمارية المدروسة وزيادة الفرص الاستثمارية([22]).

4. مصادر التمويل:

أ- **المخصصات من الموازنة العامة والقطاع العام:** تخصص الدولة في موازنتها العامة بعض المبالغ للاستثمارات في كافة القطاعات ومنها القطاع السياحي وتعتمد في المقام الأول علي الاستثمارات لتوفير البنية التحتية والأساسية ([23]) فضلاً عن إلتزاماتها تجاه توظيف 5% ممن يتم تعينهم بالوظائف الحكومية من ذوي الإجتياجات الخاصة وقطاع السياحة يستوعب جزءً من هذه النسبة. كما يمكن للدولة إتباع سياسة التمييز السعري في بيع منتجات ذوي الإحتياجات الخاصة تشجيعاً لهم.

ب- **القطاع الخاص:** فرص الاستثمار للمستثمرين الأجانب والمحليين كقطاع خاص كبيرة جداً لتملكهم نسب كبيرة من رأس المال فضلاً عن حريتهم في إختيار المشروع الذي يدر أكثر ربح وأعلى عائد وتعد صناعة السياحة المجال الخصب في تعظيم الربح لإعتمادها على تقديم الخدمات السياحية وبالأخص ذوي الإحتياجات الخاصة لزيادة إنفاقهم الشخصي لعجزهم وحاجتهم للترفيه والعلاج وزيادة مخصصات الدول – وخاصة المتقدمة- من الموازنات العامة على تلك الفئة.

ج- **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:** تعددت صور الاستثمارات في الوقت الحالي بين القطاع العام والخاص وبدأت تتخذ شكل شراكة بينهما وليس هذا على الصعيد الداخلي بل امتد إلى الصعيد الخارجي لينتج عن ذلك تبادل في الأفكار والإبتكارات وإنتقال لحركة رووس الأموال وتعديل الإختلالات في موازين المدفوعات فضلاً عن تبادل الخبرات والأجهزة والأفراد أنفسهم وغالباً ما تتحمل الدولة المخاطر في تمويل مثل هذة المشروعات لعدم قدرة الأفراد على تحملها بهدف أسمي هو تشجيع الاستثمار والحد من مشكلة البطالة رعاية لمصلحة ذوي الإحتياجات الخاصة.

د- **القروض من البنوك:** بدأت البنوك تتنافس في تقديم خدماتها المصرفية في مجال القروض بأعلى قيمة وأقل فائدة للعميل لجذبه في التعامل مع البنك للإستفادة من خدماته البنكية الأخرى ليتحقق هدف البنك التجاري المترجم في صورة تعظيم الربح . وعلى البنوك في مصر أن تبدأ يقظة استثمارية بفضل مشروع قناة السويس الجديدة نحو إعادة النظر في توظيف الودائع لما كشفه هذا المشروع عن قيمة الأموال الغير مدخرة بالبنوك وهذا قد يكون مؤشراً خطراً لعدم ثقة العملاء بالسياسات البنكية المتبعة ويظهر الخطر المحتمل من سحب الودائع من البنوك وإعادة توظيفها في قطاعات أخرى كالسياحة وما يخصص لخدمة ذوي الإحتياجات الخاصة من هذا القطاع في هذا المكان كثيرة قد لا ينجح البنك في الحصول على الفائدة التي كان يحصل عليها من قبل .يمكن للبنك المركزى وضع مخصصات نقدية تحت تصرف ذوي الإحتياجات الخاصة لمواجهة حالات الخسائر المحتملة في مخصصات ذلك النشاط وتوفير المعدات اللازمة عن طريق التأجير التمويلي. أو وضع أموال مودعة بالبنوك تحت طلب وتصرف هؤلاء الأشخاص على أن يسدد في أجل قصير أو متوسط إن لم يكن هناك إنشاء بنك خاص بهم يتولى شئونهم المصرفية والبنكية والنقدية.

هـ- **المنظمات الدولية وما تقدمه من منح:** توجد بعض المؤسسات الدولية التي تقوم بضمان القروض لفئة محددة – للمشروعات الصغيرة- لدي البنوك أو الحكومة في حصولهم على القروض المناسبة لإقامة المشروعات ,بل بعض الدول تفرض الحماية من الإفلاس في تمويل تلك المشروعات للتشجيع على الإنتاج مقابل المساهمة بأقساط قليلة تقيهم من الإفلاس حتى لا يكون سبباً لإفلاس مشروعات أخرى مرتبطة ببعضهم البعض.

و- **الوقف:** كثيراً من الأفراد يرغبون وقف أموالهم لجهات خيرية لإمكان الصرف منها على فئات أو جهات تستحق العناية بها. ونأمل تخصيص بعض الأموال من مخصصات وزارة الأوقاف و من الأموال الموقوفة للإهتمام برعاية فئات مجتمعية قد تعجز الموازنة العامة عن تخصيص المبالغ الكافية لهم ,بعد أن ثبت أن الوقف الخيرى له دور هام في مساندة المال العام وإستكمال العجز في الموازنات العامة .

استثمار أموال الوقف يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في التنمية الشاملة حيث يمكن أن تكون عوائدها مصدراً لتمويل شبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام والمرافق الخدمية –اللازمة لذوي الإحتياجات الخاصة بشكل خاص –مما يتولد عنه مجموعة من الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن تجلية الدور التنموي للنشاط الوقفي من خلال تخفيف العبء المالي للدولة في مجال الإنفاق العام وتوفير الخدمات ,وإحداث حركة اقتصادية ,وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال المشروعات الاستثمارية الوقفية بزيادة فرص العمل والحد من البطالة.([24]).

ز- **حاضنات الأعمال:** تعد حاضنات الأعمال من الوسائل الهامة لتمويل ذوي الإحتياجات الخاصة بشكل مباشر والغير مباشر لأنها تهتم ليس بالتمويل النقدي فقط بل هناك وسائل أخرى عديدة ومتنوعة للتمويل منها تقديم وحدات عقارية للإيجار بمقابل نقدي رمزي، وتقديم الإستشارات العلمية والاقتصادية والفنية والتسويقية والخدمية. فضلاً عن إمكانية الترابط بين أصحاب الأعمال وأصحاب المشروعات السياحية لتلك الفئة لتوفير رأس المال المناسب للتمويل على الأقل إن لم تصطبغ بالصبغة التجارية فممكن أن توصم بالمسئولية المجتمعية للشركات.

ح**–الدعم العقاري:** الدعم العقاري يناسب جداً فئة ذوي الإحتياجات الخاصة، فمن الممكن أن تقدم بعض الفنادق أو المؤسسات التي تعمل في النشاط السياحي بعض العقارات أو المحلات المملوكة لها لتكون تحت تصرف ذوي الإحتياجات الخاصة لفترة محددة لتمارس فيه أية أنشطة اقتصادية تدر دخلاً لتلك الفئات وفي الوقت ذاته إتاحة الفرص لتنشيط السياحة الخاصة بهم.

ثالثا: التأثير الاقتصادي المتبادل لذوي الإحتياجات الخاصة في القطاع السياحي

1. التأثير الاقتصادي لذوي الإحتياجات الخاصة في السياحة:

ذوو الإحتياجات الخاصة لهم تأثير في السياحة فهم فئة تنشط القطاع السياحي تحت مسمى "سياحة ذوي الإحتياجات الخاصة "التي تساهم بشكل مباشر في تحسين الدخل القومي ورفع نسبة التشغيل في العمالة([25]) وكذلك رفع نسبة الإشغالات بالفنادق، وجذب عملات أجنبية للبلاد مما يؤثر تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات. كما يؤثر تأثيرا بالغاً في وسائل النقل المختلفة المخصصة لنقل السياح براً وبحراً وجواً ونأمل تخصيص وسائل نقل كالسكك الحديدية والسفن تكون مجهزة لنقل ذوي الإحتياجات الخاصة وسياراتهم في نفس القطار/السفينة في حالة السفر للمسافات الطويلة مع توفير تسهيلات الإقامة والنوم وخدمات الطعام والعلاج والشراب والترجمة ونقترح تخصيص مجموعة تذاكر سكك حديدية مجانية للأطباء بعدد عربات القطار مقابل تكليفهم بتوقيع الكشف الطبي على الركاب

بشكل عام وذوي الإحتياجات الخاصة بشكل خاص أثناء سير الرحلة ويعد ذلك بمثابة تكليف لهم لمدة محددة من زمن الرحلة . كما يظهر التأثير من خلال نقل الثقافات والتعليم([26]) للغات الأجنبية ,كافة الصناعات المرتبطة بالنشاط السياحي التي تؤدي في النهاية إلى المنافسة الاقتصادية في الجذب السياحي ونجاح العملية التسويقية للمنتجات والخدمات تعتمد على خلق ميزة تنافسية بتقديم الخدمة والمنتج ([27]) وبالتالي تردد السائح على نفس المكان السياحي لثقته في الجودة المقدمة ([28]).

من اللازم تخصيص اعتمادات مالية ضخمة من الموازنة العامة للدولة لدعم البنية الأساسية والتحتية، وتوسيع الرقع السياحية وزيادة عدد نقاط التوقف مع ضرورة العمل على تقليل الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع المستقبل للسائحين وتوفير الأمن لهم لعدم تعرض حاجات السائحين وحياتهم للخطر.

2. التأثير الاقتصادي للسياحة على ذوي الإحتياجات الخاصة:

تقام مخيمات لذوي الإحتياجات الخاصة لتسمح لهم بممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية التي تتفق مع ظروفهم وتبعدهم عن الضغوط النفسية والحركية التي قد يواجهونها في المؤسسات التي يتواجدون بها, في الأيام الأخيرة تم تمييزهم في حدود الإمكانات البسيطة المتاحة لديهم وحصدوا مراكز متميزة في سباقات دولية ([29]).

جاءت إهتمامات الدول والهيئات الدولية بسياحة ذوي الإحتياجات الخاصة لتأكيد حقهم في السياحة والسفر والعمل في هذا القطاع أيضاً لترتفع روحهم المعنوية وتزيد إنتاجيتهم التي ترفع من مستوى دخولهم لتحسين مستوى معيشتهم الاقتصادي والاجتماعى والثقافي الذي ينعكس على مساهمتهم في الدخل القومي الذي يخصص منه بالإنفاق على السياحة والترويح عن النفس لهم ولغيرهم ([30]).

تعد مصر مقصداً للسياحة العلاجية منذ عهد الإغريق لتنوع وسائل العلاج الطبي والشعبي بها .كما أن التكلفة والعائد مرتبط بالسياحة العلاجية لذوي الإحتياجات الخاصة على كافة المستويات الفردية والجماعية لمساهمة السياحة العلاجية في التنمية([31]). توفر السياحة العلاجية خدمة تمريضية وكفاءات طبية في العمليات الجراحية متميزة وتوفر الأدوية الطبية والخدمات الهامة خارج المستشفيات([32]). ونأمل الإهتمام بالسياحة العلاجية في مصر وتنميتها بدعوة الأطباء بهذا القطاع لزيارة مصر في فترات دورية كل عام وإتاحة الأماكن السياحية العلاجية وخضوعها للتأمين الصحي للأجانب الزائرين لها ويعين بعض العاملين من ذوي الإحتياجات الخاصة بهذه المناطق. مع ضرورة إنشاء مراكز استشفائية جديدة والتركيز على معالجة التلوث في الأماكن العلاجية لإطمئنان السائح على حياته الصحية، ونتطلع إلى إنشاء مدينة صديقة لذوي الإحتياجات الخاصة يديرها ذوو الإحتياجات الخاصة وبها وسائل المواصلات الحديثة والمطورة وأماكن لبيع وإنتاج الأطراف الصناعية ويتم فيها سياحة المهرجانات والإبداعات والمطاعم والفنادق المخصصة لإقامتهم ومن الممكن أن تقام بها العرس الجماعى لهم.

النتائج والتوصيات:

- أن تخصص وزارة السياحة مرافقين مدربين على الإرشاد والمساعدة الطبية والمساعدة في التسوق عند رغبة ذوي الإحتياجات الخاصة وبإخطار مسبق قبل الرحلة.
- أن توجد مدن وأقاليم متميزة في تقديم عروض مميزة خاصة بضيوفها من ذوي الإحتياجات الخاصة أو منهم.
- تخصيص دور للعبادة خاصة بتلك الفئة لعدم مزاحمتهم وتوفير الحرية الكافية لهم بمراعات التصميمات الهندسية المناسبة لكل فئة من الفئات.
- أن تخصص لهم مدينة صناعية للمنافسة والتحدي وبها أسواقها لبيع المنتجات بطريقة تناسب كل فئة وتخصيص وسائل مواصلات صغيرة الحجم للتنقل بها بين المعروضات وتوفير مرشدين للتسوق ولوحات إرشادية واضحة.
- تخصيص وسائل نقل كالسكك الحديدية والسفن تكون مجهزة لنقل ذوي الإحتياجات الخاصة وسياراتهم في نفس القطار/السفينة في حالة السفر للمسافات الطويلة مع توفير تسهيلات الإقامة والنوم وخدمات الطعام والعلاج والشراب والترجمة.
- وجود طبيب متخصص في الفنادق لفحص الحالات المشكوك فيها فقط وتحديد ما إذا كان المرض بسيط أو جسيم وغالباً ما يكون لذوي الإحتياجات الخاصة حالات مستقرة ومن الأفضل توفير أطباء متخصصين في تلك الحالات.
- الاهتمام بالسياحة العلاجية في مصر وتنميتها بدعوة الأطباء المتخصصين بهذا القطاع لزيارة مصر في فترات دورية كل عام، وإتاحة الأماكن السياحية العلاجية لخضوعها للتأمين الصحي للأجانب الزائرين لها وتعين بعض العاملين من ذوي الإحتياجات الخاصة بهذه المناطق.
- إنشاء مراكز استشفائية جديدة والتركيز على معالجة التلوث في الأماكن العلاجية لاطمئنان السائح على حياته الصحية.
- تخصيص مجموعة تذاكر سكك حديدية مجانية للأطباء بعدد عربات القطار مقابل تكليفهم بتوقيع الكشف الطبي على الركاب بشكل عام وذوي الإحتياجات الخاصة بشكل خاص أثناء سير الرحلة ويعد ذلك بمثابة تكليف لهم لمدة محددة من زمن الرحلة.

الاحالات والمراجع:

[1] Norbet Vanhove: the economics of tourism destinations,elsevier,2005,p.25.

[2] Vera Berthold: Barrier-free tourism for all: the need for know-how, Luxembourg: ,2005p.74.

[3] المواد :180,81,80من الدستور المصري الصادر في 18 يناير 2014.

[4] Tommy Andersson & Morten Hvse: challenging nature,johnwily,1998,p.334.

[5] OECD: studies on tourism climate change and tourism policy in OECD countries ,2011,p.80

[6] يسري دعبس: السلوك الاستهلاكي للسائح، البيطاش للنشر والتوزيع، 2002، ص242.

[7] سوزان على حسن: الأجهزة والمنظمات السياحية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2004, ص85.

8 سوزان على حسن: الأجهزة والمنظمات السياحية المرجع السابق، ص87.

9 أحمد الجلاد: التخطيط لسياحي والبيئي، عالم الكتب، 1998، ص 86.

[10] Piet Jonckers: General trends and skill needs in the tourism sector in Europe, Luxembourg: ,2005p.9

11 أحمد الياس ووفاء أحمد الياس: أسس صناعة السياحة، بدون ناشر، بدون سنة نشر، ص120.

12 حسم سند وكمال رمضان: التشريعات السياحية والفندقية، جامعة المنيا,2006,ص124.

[13] Desmond A.Gillmor:an expanding tourism sectore,johnwily&sons.1998,p.277.

14 إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة والنشر، 2014، ص73.

15 ماجدة شلبي: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، أبريل 2013، ص65.

16 عصمت عدلي: المدخل لدراسة الأجهزة والمنظمات السياحية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، 2010، ص 19.

[17] Sylvie-Anne Mériot: Skill needs in the French hotel and catering industry: a prospective analysis based on a comparative approach,2005, p.35

[18] Donald E. Lundbery and others: tourism economics, John Wiley &sons inc,1995,p.52.

[19] Allan M and Williams, Gareth Shaw: Tourism and Economic Development, John Wiley & sons ,1998,p.20

20 محمد البنا: اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، 2009، ص303.

21 أحمد الياس ووفاء أحمد الياس: أسس صناعة السياحة، مرجع سابق، ص117.

22 إبراهيم المصري: النظريات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 89.

[23] Lars Aronsson: the development of sustainable tourism ,continuum,2000,p.13.

24 رحماني موسى والبستي وسيلة: تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، نوفمبر 2011,ص 305.

[25]Lothar Abicht and Henriette Freikamp: Tourism in Germany: trends, facts and figures, isw germany, 2005,p.2.

[26] Josef Zelenka: Distance learning for professional education in tourism, *University of Hradec Králové*,2005, p180.

[27] Tommy Andersson &Morten Hvse: challenging nature,op.cit.,p.326.

28 عبد الباري أحمد على داوود: محاضرات في أسس صناعة الضيافة، جامعة المنيا، بدون سنة نشر، ص 45.

29 يسري دعبس: السلوك الإستهلاكي للسائح، مرجع سابق، ص225.

30 نبيل محمد الشيمى: السياحة والفندقة العلاجية، مكتبة بستان المعرفة، 2006، ص 202.

[31] C. Michael Hall: Medical Tourism ,Routledge,Ny,2013,p.18.

[32] Lydia L. Gan: The Four Modes of Medical,Routledge,NY,2013,p.51.